النفط وأثره على التطورات السياسية في السودان ١٩٧٤-٢٠٠٥

.....

م.د. اسماعيل حميد محمد حبيب

مديرية تربية صلاح الدين / قسم تربية سامراء

البريد الإلكتروني: ismaael.67.iq@gmail.com

الملخص

نال السودان استقلاله في ١ كانون الثاني ١٩٥٦، الا ان هذا البلد قد تعرض الى عدم الاستقرار سياسيا نتيجة لما زرعه الاستعمار البريطاني فيه مما ادى الى تغير في انظمة الحكم فتارة يكون للحكم المدني الديمقراطي اليد الطولى في الحكم وتارة اخرى يكون للحكم العسكري الدكتاتوري، الامر الذي ادى الى عدم استقرار السودان سياسيا وعدم ايجاد حل للمشكلة بين الجنوب والشمال، وكان لاكتشاف النفط في السودان الاثر الكبير في تأجيج الصراع بين الجنوب والشمال وتدخل القوى الاجنبية والاقليمية فضلا عن الشركات النفطية الامريكية والصينية والكندية في الشأن السوداني الامر الذي عجل في عقد اتفاق مشاكوس ٢٠٠٢، ثم اتفاق نيفاشا عام ٢٠٠٥، الذي اقر للجنوبيين حق تقرير المصير وادى الى تقسيم السودان وفصل الجنوب عن الشمال السوداني، وظهور دولة جنوب السودان.

الكلمات المفتاحية: النفط، الصين، شيفرون، مشاكوس، نيفاشا.

Oil and its impact on political developments in Sudan

Dr. Isma'eel Hameed Muhammad Habeeb
Salah Al-Din Education Directorate
Email: ismaael.67.iq@gmail.com

Abstract

Sudan gained its independence in the beginning of 1956, but this country has been subjected to political instability as a result of what British colonialism planted in it, which led to a change in the regimes of government. Democrats have the upper hand in government, and at other times the dictatorial military rule, which led to the political instability of Sudan and the failure to find a solution to the problem between the south and the north. American, Chinese and Canadian oil producers in the Sudanese issue, which precipitated the conclusion of the Machakos agreement in 2002, and then the Naivasha agreement in 2005, which granted the southerners the right to self-determination and led to the division of Sudan and the separation of the south from the north of Sudan, and the emergence of the state of South Sudan.

Keywords: Petrol, China, Chevron, Machakos, Naivasha.

المقدمة

يعد النفط هو المصدر الرئيس الذي ساعد على تطوير الحياة في العالم، وهو محور دوران التقدم البشري في الماضي القريب والحاضر والمستقبل، ولكنه في الوقت ذاته يعد أداة للسيطرة والحروب وسببا رئيسا فيها، وهو في الوقت ذاته السير لآليات السياسة والاقتصاد في معظم انحاء العالم، اذ يعد من الموارد الاستراتيجية الهامة التي يدور حولها ولأجلها التنافس والصراع الدولي بهدف السيطرة على المصادر والأسواق، والتحكم في آليات الإنتاج والتسعير والتوزيع، وهو ما جعل اقتصادات الدول النامية تعيش مزيداً من التشابك والاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية، الامر الذي نتج عنه المزيد من الإشكاليات والتحديات في سياق الصراعات الدولية، ولاشك ان المنطقة العربية والبلدان النامية بصورة عامة ومنها السودان قد دخلت في اطار استراتيجية عالمية اعدتها الشركات متعددة الجنسية التي تهدف الى اعادة توزيع الصناعة عالميا لتتركز في البلدان النامية بصفة عامة، تلك الصناعات الدنيا التي لم تعد البلدان الرأسمالية حريصة على بقائها لديها.

تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة فقرات رئيسة وخاتمة بأبرز النتائج التي تم التوصل اليها، تطرقت الفقرة الاولى الى: اكتشاف النفط في السودان واثره على تطورات الاوضاع السياسية ١٩٧٤– ١٩٨٤، وما صاحبها من تطورات وتحدثت الفقرة الثانية عن: الشركات النفطية الصينية واثرها على الاوضاع السياسية السودانية ١٩٩٥ –٢٠٠٥، وما تم من تطورات سياسية في الاوضاع السودانية ابان تلك المدة، وشملت الفقرة الثالثة على: النفط واثره على العلاقات الامريكية – السودانية ١٩٧٤–٢٠٠٥.

اولا: اكتشاف النفط في السودان واثره على تطورات الاوضاع السياسية ١٩٧٤– ١٩٨٤

يعد النفط هو الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطور الاوضاع السياسية في السودان واثر بشكل فاعل على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهو من الموارد الاستراتيجية التي دار ويدور حولها ومن اجلها الصراع الدولي، الأمر الذي جعل اقتصادات الدول النامية ولاسيما الدول النفطية العربية تعيش مزيداً من التشابك والاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية، مما ادى الى ظهور المزيد من الإشكاليات والتحديات في سياق الصراعات الدولية، ولم يحصل النفط على أهميته التي تبدو الآن إلا في منتصف القرن التاسع عشر، وتعد أول بئر حفرت لغرض استخراج النفط هي البئر التي حفرها المهندس دريك " Drake" في مدينة تكساس عام ١٨٥٩،اذ تفجر النفط على عمق واحد وعشرون متر فقط، ومنذ ذلك الوقت بدأت حمى النفط تجتاح العالم، وقد ساعد التنافس الدولي على الثروات العربية قيام أنظمة خاضعة بشكل أو بآخر للإرادات الأجنبية دون مراعاة لمصالح وحقوق الشعوب ، ما فسح المجال أمام القوى الأجنبية، للتدخل وفرض سيطرتها[١].

تم التنقيب عن النفط في السودان في الستينيات من القرن العشرين ولم يسفر ذلك التنقيب عن وجود كميات من النفط يعتد بها، ومن الجدير بالذكر ان الحكومة المركزية في السودان ولغاية عام ١٩٧٤ لم تكن راغبة في اقتراح شركات النفط الخاص بالتنقيب عن النفط في جنوب السودان بحجة ان اكتشاف النفط في الجنوب من شانه ان يقوي النزعات الانفصالية لدى الجنوبيين[٢].

تم السماح من قبل الحكومة المركزية السودانية للشركات النفطية بالتنقيب عن النفط عام ١٩٧٤، وتم الكشف عام ١٩٧٦على الغاز الطبيعي في منطقة سواكن من قبل شركة شيفرون الامريكية " Chevron–Corporation"[٣]، ونتيجة لذلك سعت الادارة الامريكية منذ البداية السيطرة على النفط السوداني، اذ ان الولايات المتحدة الأمريكية ومعها دول العالم الغربي كانت تدرك أن النفط سلاح اقتصادي يفوق في أهميته وتأثيره أضخم الأسلحة العسكرية في الدول المتقدمة[٤].

ركزت الحكومات السودانية المتعاقبة بعد الاستقلال نشاطاتها التنموية على شمال السودان، ولم تسع الى اقامة مشاريع ترفع من المستوى المعيشي في بقية انحاء السودان، اذ انحصرت مهام الحكومات في العمل على اقرار الامن وضرب الحركات المسلحة المناوئة لها، مما ادى الى ايقاف المشاريع التنموية في البلاد، وارهق الحكومات السودانية المتتالية بالكامل، الامر الذي ادى الى عدم استغلال الثروات السودانية التي تتمثل اهميتها الاقتصادية بمواردها الطبيعية الكبيرة الموجودة في شمال وجنوب السودان ولاسيما النفط، اذ رفضت الحكومة السودانية اقتراح شركات البترول العالمية الخاص بالتنقيب عن النفط في السودان عام ١٩٧٤، تحت ذريعة ان العثور على النفط في اقليم الجنوب السوداني سيهدد الوحدة الوطنية، إذ كانت اقوى الحجج لضمان وحدة السودان في الماضي هي ان الجنوب السوداني عموما متخلف اقتصاديا وانه يعتمد بشكل كامل من الناحية الاقتصادية على الشمال السوداني[٥].

تم اكتشاف النفط بكميات كبيرة عام ١٩٧٨ في احدى الابار شمال مدينة بانتيو في اقليم جنوب السودان، وقد نشأت بعد اكتشافه مشكلة صغيرة بين الحكومة المركزية والاقليم الجنوبي وشركة شيفرون حول الاسم الذي سيطلق على البئر، وبعد شد وجذب تم الاتفاق على تسمية ابار الوحدة والحقل الذي توجد فيه حقل الوحدة، وعلى اثر تلك التسمية برزت اقتراحات هدفت الى خلق اقليم جديد يسمى اقليم الوحدة يتكون من بانتيو، ومجالس منطقة قوقريال في الجنوب، ومجالس منطقة ابيي، وجنوب كردفان[٦] .

برزت مشاكل عديدة نتيجة لاكتشاف النفط في الجنوب، كان من بينها مسألة تقسيم الحدود بين المركز واقليم الجنوب التي لم يتم تسويتها في اتفاقية اديس ابابا[٧]، وهي المناطق الثلاثة المتنازع عليها التي كانت تعد ذات امكانيات اقتصادية عالية، وتشمل منطقة حفرة النحاس الغنية بعنصر النحاس، ومنطقة الكرمك ذات الاغلبية الجنوبية، ومنطقة بانتيو التي تعد واحدة من اغنى مدن السودان بالنفط اذ صعد

الموقف فيها عام ١٩٧٨ الاقتراح الخاص بتصدير نفط بانتيو عبر ميناء بور سودان واقامة المصفى في كوستي لتنقية نفط بانتيو[٨].

تمكنت شركة شيفرون الامريكية من العثور على النفط بكميات وفيرة في مدينتي ملكال وبانتيو في الاقليم الجنوبي، وتم الاعلان عن ذلك اثناء زيارة جعفر النميري[٩]، الى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٨، ولقائه بكبار موظفي شركة شيفرون الذي اسفر عن الاعلان عن اكتشاف النفط بكميات كبيرة في جنوب غرب السودان وعن اقامة خط للأنابيب النفطية يمتد من تلك الحقول الى ميناء بور سودان لنقله الى الموانئ العالمية[١٠].

نتيجة للحاجة الملحة للنفط ولتبديد المخاوف القديمة التي كان يخشى منها تدعيم الانفصال لدى الجنوبيين، قامت الحكومة الاتحادية وبأمر من الرئيس السوداني جعفر النميري خلال المدة الممتدة من عام ١٩٨٠ – ١٩٨٢، بتعديل حدود الاقليم الجنوبي، فكان ذلك خرقا واضحا لقانون الحكم الذاتي لإقليم جنوب السودان الذي تم اقراره وفقا لاتفاقية اديس ابابا التي أقرت بأن حدود جنوب السودان هي الحدود التي كانت قائمة عند استقلال السودان في ١ كانون الثاني ١٩٥٦، الا ان النميري، حاول ضم المناطق الجنوبية التي تم اكتشاف النفط والغاز الطبيعي فيها في مرحلة سابقة ووضعها تحت سيطرة الحكومة المركزية[١١]، ولتحقيق تلك الغاية امر باستحداث ولايتي الوحدة وجنوب كرد فان، واصبحت مسألة إعادة رسم الحدود بين الولايات الجنوبية والشمالية، وما صاحبها من ملابسات نقطة تحول اسهمت في زعزعة الاستقرار الذي شهده السودان لمدة ١٠ اعوام بعد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، ونتيجة لذلك عاد بعض الساسة الجنوبيين الى سيرتهم الأولى في التوجس والارتياب وعدم الثقة في الحكومة المركزية في الخرطوم[١٢].

اتخذت الحكومة المركزية السودانية قرارا بتشييد مصفاة لتكرير النفط في منطقة كوستي خارج الاقليم الجنوبي عام ١٩٨١، ولم تقم بعرض ذلك القرار على مؤسسات الحكم في اقليم جنوب السودان، او استشارتهم واخذ رأيهم، الامر الذي زاد من استياء الجنوبيين تجاه ذلك القرار، الذي جاء على خلاف ما كان مخطط له بتشييد المصفاة في مدينة بانتيو الجنوبية من اجل الاسهام في تطوير الاقليم الجنوبي اقتصاديا، ومن الجدير بالذكر ان ملابسات تلك الأزمة التي مثلها قرار وزارة الطاقة السودانية، ووقوف جعفر النميري مساندا لذلك القرار، قد هيأت المناخ لإحداث فجوة جديدة بين الشمال والجنوب، وعد ذلك الامر واحدا من العوامل التي ساعدت في احداث شرخ كبير في العلاقات بين شمال وجنوب السودان، وبداية العد التنازلي لنهاية التوافق في الآراء والمواقف بين جعفر النميري والسياسيين الجنوبيين[١٣].

اندلعت التظاهرات الطلابية في مدينة جوبا عاصمة الاقليم الجنوبي فذهب ضحيتها اثنين من الطلبة، فضلا عن جرح العديد من المتظاهرين داخل مدينة جوبا الذين طالبوا بمرور خط انابيب النفط الجنوبي عبر الجنوب السوداني بذريعة سد حاجته في المقام الاول، ثم تصديره عبر ميناء مدينة ممباسا الكينية

وبعد اندلاع تلك المظاهرات كشف النميري عن موقفه منها بقوله ان الجنوبيين لا يريدون ان تكون لنا اية صلة بنفطهم، ونتيجة لذلك ازدادت الآراء تباعدا وحدة بين الحكومة المركزية من جهة والجنوب من جهة اخرى حول استغلال النفط [١٤].

قامت القوات التابعة للعقيد جون قرنق في ٣ شباط ١٩٨٤، بالهجوم على مواقع العمل التابعة لشركة شيفرون النفطية الامريكية وضرب الموقع الاساس الجديد الذي كانت شركة شيفرون النفطية الامريكية تقوم بإنشائه عند منطقة روب كونا عبر نهر بحر الغزال من منطقة بانتيو، إذ قام المتمردون بإطلاق النار على ذلك الموقع بصورة عشوائية فقتلوا ثلاثة وجرحوا العشرات من موظفي الشركة، مما ادى الى توقف اعمال الشركة ومغادرة السودان[١٥].

ثانيا: الشركات النفطية الصينية واثرها على الاوضاع السياسية السودانية ١٩٩٥ –٢٠٠٥

تعد الصين الدولة الاولى التي استخدمت الحفر لاستخراج النفط، اذ كانت تقوم بحفر الآبار المخصصة لاستخراج النفط ، وكان استعمال النفط يقتصر على مجالين هامين فقط هما الإنارة والطبابة، ومن الجدير بالذكر ان الصين حافظت على علاقات طويلة وإيجابية نسبياً مع السودان المستقل، إذ كان السودان ومنذ عام ١٩٥٩ هو الدولة الأفريقية الرابعة التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية، واستمرت تلك العلاقات مع الحكومة الصينية ولاسيما بعد قيام الصين بدعم جعفر النميري في قمعه للمحاولة الانقلابية الشيوعية عام ١٩٧١ [١٦]، الامر الذي أرسى بذور علاقة متينة في سبعينيات القرن العشرين، اذ عرضت الصين على السودان المساعدة في تدريب القوات المسلحة السودانية ومدها بمعدات عسكرية منها، كان منها تزويده بثماني مقاتلات من طراز ميغ ١٧، وعشر دبابات حديثة عام ١٩٧٢ ، الى جانب ذلك حصل السودان خلال تلك المدة على منح اقتصادية صينية بدون فوائد أو ذات فوائد ميسرة ومساعدة تقنية، فضلا عن قيام الصين بجملة من المشروعات عقب اتفاقية أديس أبابا العام ١٩٧٢[١٧].

مرت العلاقات الصينية – السودانية بحالة من البرود لمدة وجيزة إثر انقلاب الجبهة الإسلامية القومية عام ١٩٨٩الذي أدين على نطاق واسع لكن في أعقاب العزلة التي فرضها المجتمع الدولي على جمهورية الصين الشعبية لقمعها العنيف لاحتجاجات الطلاب في العام ذاته، استأنفت بكين توريد كميات محدودة من الأسلحة. وشهدت الأعمال التجارية الصينية في السودان نمواً على مدى الاعوام القليلة التالية، وفي عام ١٩٩٤ دعت حكومة السودان الصين للاشتراك في تطوير القطاع النفطي، وقامت الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC " China National Petroleum Croporation" ,بإجراء مسح أولي استهدفت استراتيجية الصين النفطية تحويل السودان إلى مورد نفطي فعال، واقتضى ذلك بناء البنية التحتية المطلوبة والمساعدة كذلك في عمليتي استكشاف النفط واستخراجه نفسيهما، وقد أدى وجود النفط بكميات

وفيرة في السودان إلى تغيير ملموس في إدارة حكومة السودان للازمة في جنوب السودان، فضلا عن إضافته لعامل جديد في استراتيجية الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد شكل العائد النفطي في السودان نسبة رئيسة من الايرادات العامة للدولة السودانية ونتيجة لذلك ازداد الاهتمام بذلك القطاع الحيوي، إذ قامت لجنة سودانية مشتركة للتعاون التجاري والفني بزيارة العاصمة الصينية بكين في اب ١٩٩٥، للبحث في سبل تعزيز التعاون الصيني- السوداني في مجال التنقيب عن النفط السوداني واستغلاله، اذ تعد المصالح هي المحرك الرئيس عند تقرير شكل وطبيعة العلاقة الخارجية للصين، ويعد النفط واحدا من ابرز المحددات للسياسة الصينية الخارجية وله الدور الاساس في قيامها[١٨].

كانت السياسة الخارجية الصينية مبنية على قاعدة استغلال كل ما يتاح امامها من موارد ذات جدوى اقتصادية، ولاسيما بعد التأكد من ان النفط قد ظهر في السودان فلا مانع من استغلاله لصالح الصين قبل استغلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وتحقيقا لذلك الهدف عملت الصين على إرسال تسعة عشر شركة نفطية صينية الى السودان شملت تخصصات كثيرة كان من بينها شركات تعمل في مجال التنقيب، وشركات تعمل مجال الاستخراج والتكرير، فضلا عن توجه الالاف من الخبراء الصينيين في المجال النفطي الى السودان، ولتعزيز ذلك التعاون دعت الحكومة الصينية الرئيس السوداني عمر حسن احمد البشير[١٩]، لزيارتها فقام الاخير بزيارة رسمية للصين في تشرين الاول ١٩٩٥، وقد قوبلت تلك الزيارة بترحاب كبير من الجانب الصيني، واقيمت جمعية للصداقة الصينية- السودانية، وتمخضت زيارة الرئيس البشير إلى بكين عن اتفاقية لتقديم قروض ميسرة بفوائد منخفضة إلى السودان، ثم أعقبتها اتفاقية لتمويل التطور النفطي[٢٠]، وتمت توأمة بين مدينتي ووهان الصينية والخرطوم السودانية، ووقع البلدان اتفاق حول الاعفاء المتبادل من التأشيرة الدبلوماسية وتأشيرة العمل، وبدأت الشركة الوطنية الصينية بتشغيل أعمالها في ولايتي كردفان وجنوب دارفور، وفي أواخر ١٩٩٦ حلت شركات نفط صينية جديدة أخرى في السودان [21]

تم الاعلان عن تأسيس شركة "النيل الكبرى للعمليات النفطية" في ٢ كانون الاول ١٩٩٦، وقد وزعت الحصص بين شركائها كالآتي: ٤٠ ٪ لشركة النفط الصينية CNPC، و٣٠ ٪ لبتروناس الماليزية Petronas، و٢٥٪ لشركة اسمنت المنطقة الجنوبية SPCC، و٥ ٪ لشركة النفط الوطنية السودانية (سودابت)، واتفقت الشركات الثلاث الأخيرة على بناء وتشغيل خط أنابيب لنقل النفط الخام بقدرة مئتين وخمسين ألف برميل يوميا إلى محطة التصدير في مرسى بشاير على ساحل البحر الأحمر، ومن الجدير بالذكر ان تأسيس شركة النيل الكبرى قد فتح الباب واسعا أمام شركات نفطية أصغر اخرى للاشتراك بالاستثمار في المجال النفطي السوداني[٢٢].

باشرت شركة نفط قطر "Qatar Petroleum"، الحفر في حقول شمال أعالي النيل مطلع عام ١٩٩٧، وفي اب ١٩٩٨، باعت شركة اسمنت المنطقة الجنوبية SPCC حصتها البالغة ربع أسهم شركة النيل الكبرى إلى شركة تاليسمان "Talisman" الكندية للطاقة التي تعد واحدة من اكبر شركات النفط والغاز في كندا مقابل مئة وخمسة وسبعون مليون دولار فأصبحت شريكا مع الصينيين والماليزيين[٢٣].

حققت شركة النفط الوطنية الصينية نجاحا كبيرا في المنافسة بسوق النفط العالمية، التي تعد المصلحة المحرك الاول في تقرير شكل وطبيعة العلاقات الخارجية للصين وكان النفط هو ابرز محددات السياسة الصينية الخارجية ولعب دورا كبيرا في صنعها، ومن أجل ذلك أرسلت الصين تسعة عشر شركة نفطية متعددة المهام الى السودان ارسلت الصين تسعة عشر شركة نفطية متعددة المهام الى السودان، كان هدفها المباشر هو زيادة إنتاج السودان من النفط الخام من عشرة آلاف برميل يوميا إلى مئة وخمسين ألف برميل يوميا في منتصف عام ١٩٩٩، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للسودان من النفط المنتج في مصفاة نفط الخرطوم في الجيلي التي تبعد ثلاثين كيلو متر شمال الخرطوم، والتي بناها الصينيون بطاقة خمسين ألف برميل يوميا، وهو ما كان يغطي معدل الاستهلاك اليومي للسودان خلال تلك المدة[٢٤].

وقعت الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق ومن تحالف معها من المعارضة الجنوبية والشمالية بين خيارين احلاهما مر بسبب محاولتها منع الحكومة السودانية من تصدير النفط ، ومحاولة المعارضة السودانية الشمالية المدعومة من الدول الغربية ومن النظام الإرتيري التي كانت تنطلق من الأراضي الارتيرية ضرب خط الأنابيب، ومن الجدير بالذكر ان كل المحاولات من قبل المعارضة الجنوبية والشمالية اخفقت في إيقاف استخراج وضخ النفط بسبب نجاح الجيش السوداني في حمايته لأماكن الآبار ولأنابيب النفط التي يتم التصدير من خلالها، الى جانب ذلك فقد دعمت جماهير الشعب السوداني الحكومة لأنها وجدت ان في استخراج النفط فرصة جيدة لرفع المستوى المعيشي وتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد، وان أعمال المعارضة باتت اعمال عدائية تخريبية اصبحت تنعكس على الحكومة وعلى لشعب على حد سواء[٢٥].

كانت الحكومة السودانية بسبب عزلتها في أمس الحاجة إلى من يساند موقفها داخل مجلس الأمن الدولي، وقد لبت الحكومة الصينية تلك الحاجة وقامت بذلك الدور، لأنها كانت تبحث في صمت عن مصادر جديدة للنفط، ونتيجة لذلك التقارب بدأت الشركة الصينية كبرى عملياتها بالخارج حينما حصلت على النسبة الأكبر من امتياز شركة أراكيس، وبعد اكتمال خط الأنابيب ومحطة التصدير في مرسى بشاير في اب ١٩٩٩، بدأ النفط في التدفق وحقق الإيرادات التي كانت خزينة السودان بأمس الحاجة لها[٢٦].

افتتح الرئيس السوداني عمر البشير رسميا رصيف ناقلات النفط الجديد في مرسى بشاير جنوب بور سودان في ٣٠ ايار ١٩٩٩، لخدمة خط الأنابيب الذي بلغ طوله ألف وستمائة كيلو متر من حقول نفط هيقلق والوحدة، والذي بني بمشاركة كل من الصين وكندا وماليزيا بتكلفة قدرها ٦٠٠ مليون دولار،

وصمم الخط أول الأمر بطاقة استيعابية قدرها مئتين وخمسين ألف برميل يوميا، وبفضل ذلك الخط تمكن السودان عام ١٩٩٩– ٢٠٠٠ من تسجيل أول فائض في ميزانه التجاري ونمو اقتصادي بمعدل ٦٪ سنويا، وذلك بعد مغادرة الناقلة الأولى لرصيف مرسى بشاير في ٢٧ اب ١٩٩٩، التي كانت تحمل على متنها ستمئة ألف برميل من النفط الخام السوداني(٢٧).

إن نمو قطاع السودان النفطي تضافر تضافراً كبيراً مع أنماط النزاع المسلح في جنوب السودان وباتت عائدات النفط مصدراً أساسياً للعملة الصعبة تمكنت من خلالها حكومة السودان من شراء السلاح بكميات وفيرة ، ولاسيما ان القوات المسلحة السودانية كانت تعاني من ضعف الامكانيات المالية لخوض حرب بشكل فعال ضد جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان، اذ ان عائدات النفط الحكومية ازدادت بين عامي ١٩٩٩و ٢٠٠١ من (٦١) مليون دولار أمريكي إلى ما يقرب من(٥٩٦) مليون دولار أمريكي صرف معظم تلك العائدات في شراء الأسلحة (٢٨).

فقدت المعارضة السودانية تأييد معظم فئات الشعب السوداني نتيجة لتخريبها اقتصاد البلد حسب رأي غالبية أطياف الشعب السوداني، وذلك بعد تصدير النفط عام ١٩٩٩، وقيام الحكومة السودانية بصرف ملايين الدولارات لتنمية البنية الأساسية في جميع أنحاء السودان، ولاسيما الجنوب السوداني، اذ سعت الحكومة على الصعيد السياسي الى حشد الدعم والتأييد لها بين القبائل الجنوبية تحت اسم "خطة السلام من الداخل"، ونتيجة لذلك حصل السودان على وعد من الحكومة الفرنسية بدعمه في الاتحاد الأوربي، وأعادت الحكومة البريطانية سفارتها في الخرطوم بكل طاقتها، وبرز مدى تأثير النفط على تطورات الاوضاع في السودان، اذ فتحت افاق جديدة أمام تحقيق السلام (٢٩).

تزامنت عملية بعث الحيوية واعادة التنظيم في صفوف الجيش السوداني مع بداية تصدير النفط السوداني عبر ميناء مرسى بشاير في ايار ١٩٩٩، اذ قامت الحكومة السودانية بشراء الأسلحة والمعدات التي كان الجيش السوداني بأمس الحاجة اليها، اذ وصلت الى الاراضي السودانية اول شحنة دبابات من بولندا، واستمرت النسبة الأكبر من العائدات النفطية السودانية تستخدم في تحديث الجيش، اذ بلغت ميزانية الدفاع عام ٢٠٠٠، قرابة نصف الموازنة العامة للدولة، التي تجاوزت نصف مليار دولار، وفي اذار ٢٠٠٠، وقعت الحكومة السودانية مع الحكومة البلغارية اتفاقية سرية لتوريد السلاح، ثم قامت بعد ذلك بتوقيع اتفاق آخر وبمبالغ اكبر للتعاون العسكري مع الحكومة الصينية التي كانت المصدر الرئيس لتسليح الجيش السوداني، ومع حلول عام ٢٠٠٢، بلغت ميزانية الدفاع السودانية ٦٥٦ مليون دولار، وهي أكثر من نصف الموازنة السودانية ، الأمر الذي مكن الضباط السودانيين من الحصول على مزيد من التدريب في الصين وماليزيا(٣٠).

على الرغم من استمرار الصراع بين الجنوبيين واختلافهم في وجهات النظر، الا انهم كانوا متفقين على معارضتهم لاستغلال النفط في الاقليم الجنوبي لصالح الحكومة السودانية التي تعمل على حماية منابع النفط بقوات الدفاع الشعبي والجيش وبعض الفصائل الجنوبية المعارضة للحركة الشعبية، ولتحقيق انسيابية عالية في العمل قامت شركات النفط بتشييد طرق صالحة للاستعمال في كل الأجواء، ومدارج لهبوط الطائرات تم استخدمتها من قبل القوات المسلحة السودانية بكل حرية في عملياتها العسكرية في دائرة أخذت تتسع باستمرار حول حقول النفط ،الأمر الذي أزعج منظمات الإغاثة العاملة في إطار عملية شريان الحياة في السودان، التي لم تعد تصدق الادعاءات الحكومية المرفوعة تحت شعار العمل من أجل احلال السلام من الداخل، ومن الجدير بالذكر انه قد تواصل التحسن في التنمية الزراعية مع بداية عام ١٩٩٩ التي كانت تمثل حياة ثلاثة أرباع الشعب السوداني[٣١].

استمرت العراقيل المتمثلة بعدم كفاية وسائل النقل والاضطرابات التي سببتها الحرب الاهلية الدائرة في الجنوب السوداني، وأن معظم العوائد النفطية المتزايدة بسرعة قد تم انفاقه على شراء الأسلحة، فإن أثر العائدات النفطية قد بات واضحا في عام ٢٠٠٢، وتواصل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٦٪ سنويا، فضلا عن ذلك فقد بلغ متوسط الدخل السنوي للفرد في السودان بحدود ٤٥٠ دولار في بلد بلغ تعداده ٣٢ مليون نسمة، الأمر الذي ساعد الحكومة على المضي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي واجتذاب رأس المال الأجنبي والمضي في عمليات الخصخصة في السودان[٣٢]،

شهد السودان زيادات متواصلة في قيمة الصادرات، بسبب ارتفاع معدلات تصدير النفط، الى جانب الزيادات الملموسة في صادرات المنتجات الزراعية (القطن، السكر، الصمغ العربي) لكل من اليابان والصين اللتين أصبحتا مصدر لـ٢٠ ٪ من واردات السودان، الى جانب ذلك شهد ميزان المدفوعات تقدما بسبب انتاج النفط المكرر محليا فضلا عن التدفق المتواصل لتحويلات العمال السودانيين في الخارج الذين زاد عددهم عن المليون شخص[٣٣].

اتضح لأول مرة أثر الإيرادات النفطية على دعم القوات المسلحة السودانية في منطقة جبال النوبة، إذ بدأت الحركة الشعبية تخسر الأرض على الرغم من أنها كانت قادرة على تثبيت خط المعركة مع بداية موسم الأمطار، فإن الذي ضمن استمرار وجود الحركة الشعبية في جبال النوبة هو وصول السيناتور الامريكي الاسبق جون دانفورث المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي "بوش" لمعرفة مدى استعداد الحركة الشعبية والحكومة في العمل من أجل تحقيق السلام، ونجح بتوقيع اتفاق بوقف إطلاق النار في جنيف بين الحركة الشعبية والجيش السوداني، في ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٢.[34]

كان التحدي الاقتصادي مرتبطا بعائدات النفط التي شكلت ٤٥٪ من الإيرادات العامة في الشمال السوداني و٩٩٪ من ايرادات اقليم جنوب السودان علما ان انتاج الحقول النفطية في الجنوب السوداني بلغ

٥٦٪ من الانتاج الكلي وفي منطقة ابيي المتنازع عليها بين الاقليم وحكومة المركز كان ٣٠٪ ، وفي الحقول الواقعة في الشمال ١٤٪ [٣٥].

اتسمت العلاقات التجارية الصينية – السودانية داخل إطار مؤسس من العلاقات السياسية الجيدة، وعلى مستوى عال بين الشخصيات من النخبة السياسية الحاكم ورجال الأعمال السودانيين وقادة الصين السياسيين ومديري المؤسسات، اذ وقع حزب المؤتمر القومي الحاكم في السودان اتفاقية تعاون رسمية مع الحزب الشيوعي الصين عام ٢٠٠٣، ساهمت على اثرها الحكومة الصينية، بتقديم دعم رمزي على إثر اتفاقية السلام، اذ اعلنت الحكومة الصينية عن منحها قرض من غير فوائد قيمته ١٣ مليون دولار أمريكي لتشييد قصر رئاسي جديد والغاء ديون مقدارها ٧٠ مليون دولار، لقد مكن توقيع اتفاقية السلام الشامل في كانون الثاني ٢٠٠٥ ، الصين من التعامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان باعتبارها جزءاً من حكومة الوحدة الوطنية ومن الواضح أن الصين سعت لحماية استثماراتها في السودان وباتت حليف اقتصادي وسياسي للسودان منذ ان عرفت علاقتهما نمواً ابتداء من منتصف تسعينات القرن الماضي. فقد ساهم استثمار بكين البالغ الأهمية في بناء صناعة النفط السوداني وتوسيعها، وأمدت الصين الخرطوم بالوسائل المالية والعسكرية لمواصلة حملتها لقمع التمرد في الجنوب وفي دارفور .[36]

ثالثا: النفط واثره على تطور العلاقات الامريكية – السودانية ١٩٧٤-٢٠٠٥

اولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا بالسودان، ولاسيما بعد اكتشاف النفط منذ عام ١٩٧٤ ، من قبل شركة شيفرون الامريكية بكميات وفيرة فيه الى جانب موقعه المتميز واطلالته على البحر الاحمر، فضلا عن محاولتها كبح جماح التدخل الصيني والحد من تغلغله إلى الاسواق السودانية بصورة خاصة والأسواق الأفريقية بصورة عامة[٣٧].

نتيجة لذلك قامت الإدارة الأمريكية بمساندة ودعم جماعات التمرد السودانية في كل من اثيوبيا واريتريا واوغندا، من اجل اضعاف وعزل نظام حكم الرئيس عمر حسن احمد البشير، الى جانب ذلك حاولت الضغط على الشركات الاجنبية العاملة في المجال النفطي السوداني ومنعها من استثمار النفط ، واتهامها بالمشاركة في أعمال التطهير العرقي، فضلا عن ذلك قامت بتحسين علاقتها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي كان يترأسها جون قرنق التي تمكنت في أوقات مختلفة من اجبار الشركات النفطية الأمريكية على إيقاف عملها ومغادرة السودان عام ١٩٨٤، ولكنها لم تتمكن من وقف عمليات الاستخراج التي تمت من قبل الشركات الصينية في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، بالرغم من إنذار وتهديد الحركة الشعبية التي أكدت على أن أماكن استخراج النفط

من الجنوب تعد بالنسبة لها أهدافة عسكرية مشروعة، وبالفعل نفذت تهديداتها وسببت بعض الخسائر إلا أنه أمكن تلافيها وإصلاحها ولم يتوقف استخراج وتصدير النفط [٣٨].

عملت الادارة الامريكية على عزل واحتواء حكومة البشير تمهيدا لسقوطها[٣٩]، اذ قامت عام ١٩٩٥ بوضع السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب[٤٠]، ساعدها في ذلك اتهامها بمحاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك[٤١]، في اديس ابابا يوم ٢٦ حزيران ١٩٩٥،الامر الذي ادى الى الشروع بفرض حزمة من العقوبات على الحكومة السودانية كان منها الحضر الاقتصادي والجوي على الخطوط الجوية السودانية، الى جانب قيام الادارة الأمريكية في شباط ١٩٩٦، بنقل سفارتها من الخرطوم ونقل العاملين بها إلى نيروبي بحجة انعدام الأمن، فضلا عن قيامها عام ١٩٩٦، بتخصيص (٤٠) مليون دولار لثلاث دول أفريقية شملت كل من أثيوبيا وأوغندا وأرتيريا على شكل مساعدات عسكرية لإسقاط النظام السوداني، وفي عام ١٩٩٧، تم فرض عقوبات اقتصادية على السودان بصورة منفردة واستمرت تلك العقوبات تتجدد كل عام .[42]

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في رؤيتها الاستراتيجية للمنطقة التي سعت من خلالها الى دعم الجهود الرامية لنزع اسلحة الدمار الشامل الى جانب الالتزام بالتفوق الاسرائيلي، ولتحقيق تلك الاهداف اصدرت الادارة الامريكية اوامرها للأسطول الأمريكي في البحر الأحمر بتدمير مصنع ادوية الشفاء في ٢٠ اب ١٩٩٨، بحجة ان ذلك المصنع يقوم بإنتاج الأسلحة الكيماوية، على الرغم من تأكيدات الحكومة السودانية أن ذلك المصنع كان ينتج جزء كبير من احتياجات السودان من المضادات الحيوية[٤٣] .

أصدر البنتاغون في عام ١٩٩٩، تقرير بين فيه إن النهج الاستقلالي الذي تتجه إليه دول شرقي ووسط أفريقيا وسعيها إلى انتشار السوق الأفريقية المشتركة سيؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة، وأن الحكم الإسلامي في السودان يتسبب في خلق بلبلة في المنطقة، وإن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو إحداث تغير سريع في المنطقة وعلمنة الحكم في السودان لربطه مع دول البحيرات العظمى في إطار تحالف قوي يضم كلا من أوغندا وأثيوبيا وأرتيريا والكونغو والسودان الجديد، ومن ثم التحكم في منطقة حوض النيل واخضاع الدول الواقعة عليها للسياسات الأمريكية، وشددت الولايات المتحدة الأمريكية في خطابها تجاه الحكومة السودانية واكدت على وجوب تحسين الحكومة لطريقة تعاملها مع جنوب السودان وضرورة ايقاف انتهاكات حقوق الانسان[٤٤] .

لم تنقطع العلاقات الأمريكية – السودانية بصورة تامة ولكنها كانت تعكرها في بعض الاحيان بعض المستجدات على الساحة السياسية، الا ان تلك العلاقة عادت بقوة وبإصرار امريكي بسبب استخراج النفط ، مما دفع الإدارة الأمريكية للمساهمة بشكل فاعل في اتفاق مشاكوس عام ٢٠٠٢ لتحقيق السلام في السودان من اجل السعي لاكتشاف احتياطات نفطية جديدة، في الوقت الذي تتزايد فيه الحاجة العالمية إلى كميات أكبر من النفط، وكذلك الحاجة إلى تأمين المصالح المباشرة للشركات الأمريكية ذات الصلة الوثيقة بالإدارة الامريكية، ولاسيما أن تلك الشركات هي أول من اكتشف النفط بكميات كبيرة اعتمد السودان عليها لسد حاجياته وتصدير الفائض منها، الى جانب ذلك كان لوجود الشركات النفطية الصينية في السودان التي اخذت تسد حاجة الصين من النفط وخاصة مع تزايد عملية النمو المستمر في اقتصادها وصناعاتها، إذ ان الصين كانت تسعى إلى الدخول للأماكن التي لا يوجد للشركات الأمريكية نفوذ فيها، وأن نصيبها من استخراج واستيراد النفط السوداني كان الأكبر[٤٥].

اقرت الادارة الامريكية قانون سلام السودان[٤٦]،الذي الزم حكومة السودان بتقديم العديد من التنازلات لقوات الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق كان منها مسألة اقتسام السلطة والثروة، وتأييد مبدأ فصل اقليم الجنوب في دولة مستقلة[٤٧] .

واقفت الادارة الأمريكية على تأجيل النظر في قانون السلام لمدة (٦) أشهر تنتهي في تشرين الأول ٢٠٠٣، بعد زيارة وزير خارجية السودان آنذاك مصطفى عثمان اسماعيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقد حظي النفط بأهمية بالغة في بروتوكول تقاسم الثروة المعقود بين شمال السودان وجنوبه، فاتفاقية السلام الشامل التي وقعت في كانون الثاني ٢٠٠٥ تحمي العقود القائمة من إعادة التفاوض وتمنح حكومة جنوب السودان الحق في نصف إيرادات النفط المنتج في الأقاليم الجنوبية النفطية[٤٨] .

الخاتمة

١- ساهم اكتشاف النفط بكميات وفيرة في الجنوب السوداني في مسألة التدخل الاقليمي والخارجي في الشأن السوداني، الامر الذي زعزع استقرار السودان واثر بشكل مباشر على وحدة اراضيه.

٢- كان لاكتشاف النفط اثرا كبيرا في اعلان انهاء اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢، مما أدى الى حدوث تمردات وصراع في الاقليم الجنوبي انتهى بقيام حرب اهلية بين شمال وجنوب السودان عام ١٩٨٣.

٣- عزز تصدير النفط من موقف الحكومة المركزية في السودان ولاسيما بعد دخول الشركات الصينية والكندية وقيامها باستخراج كميات كبيرة من النفط التي اسهمت عوائدها في تعزيز المجهود الحربي بشكل كبير.

٤- نجحت سياسة الحكومة السودانية في جعل الصين حليف اقتصادي وسياسي للسودان، منذ ان عرفت علاقتهما نمواً متزايدا ابتداء من منتصف تسعينات القرن العشرين، اذ ان الاستثمارات الصينية البالغة الأهمية ساهمت في بناء صناعة النفط السوداني وتوسيعها، وساعدت في امداد الحكومة السودانية بالوسائل المالية والعسكرية لمواصلة حربها ضد المتمردين في الجنوب وفي دافور، اذ عملت الصين على إعاقة فرض إجراء تأديبي عالمي وكذلك أعاقت الأعمال الإنسانية باسم حماية سيادة السودان. ورغم وجود دلائل توحي بأن الصين شرعت تبتعد عن دعمها المطلق للخرطوم، إلا إنها استمرت بتقوية أواصرها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

٥- دعت كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية فضلا عن بقية الدول الاجنبية والاقليمية التي كانت لها مصالح اقتصادية وسياسية في السودان الى ضرورة ايقاف الحرب الاهلية التي كانت دائرة بين الشمال والجنوب من خلال اتفاق مشاكوس ٢٠٠٢ ومن ثم دعمها لاتفاق نيفاشا عام ٢٠٠٥ الذي تم بموجبه وقف اطلاق النار، وسعى الى تحقيق مبدأ جديد للتعامل مع قسمة الثروة لم يجعل حكومة الجنوب تعتمد على المنح من الحكومة المركزية في السودان بل تكون لها موارد للصرف على إدارة الحكومة والتنمية في الجنوب السوداني.

٦- ان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان كان له آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة على ابناء الشعب السوداني، ولاسيما بعد ان خسر السودان ثلث مساحته مما أدى الى خسارته لأكثر مصادره الاقتصادية أهمية وهو النفط المتواجد في الاقليم الجنوبي ، فضلا عن دفع السودان لفاتورة الديون الخارجية التي قدرت بحدود ٤٠ مليار دولار بفعل الحرب في الجنوب السوداني التي استمرت من عام ١٩٨٣ ولغاية عام ٢٠٠٥، ووجود مشكلة دارفور ومشكلة تقسيم الحدود مع الجنوب السوداني في منطقة ابيي الغنية بالنفط، الامر الذي أدى الى فتح الباب واسعا لقيام النزاعات وقرع طبول الحرب بين الشمال والجنوب.

٧- تقلصت عائدات الشمال السوداني من النفط من ٤ مليار دولار سنويا الى مليار دولار بفعل انفصال الجنوب الغني بالنفط عن الشمال السوداني.

الهوامش:

(١) نزار الجيرودي، إنتاج النفط والغاز، مطبعة طربين، دمشق، ١٩٧٦، ص٢١.

(٢) ابيل اليز، جنوب السودان– التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة: بشير محمد سعيد، شركة مدلايت المحدودة، لندن،١٩٩٢، ص٢٢١.

(٣) شركة شيفرون الامريكية: هي شركة امريكية متعددة الجنسيات تعمل في مجال الطاقة تم تأسيسها في ولاية كاليفورنيا الامريكية عام ١٨٧٩، تعد واحدة من الشركات السبع التي سيطرت على صناعة النفط في العالم، وقعت اتفاقية مع الحكومة السودانية عام ١٩٧٩ للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في السودان. ينظر: شبكة المعلومات الدولية– الانترنت ، المعرفة – http : //m. marefa. org وقت الدخول ١٩ حزيران ٢٠٢٢.

(٤) نزار الجيرودي، المصدر السابق، ص٢٢.

(٥) محمد إبراهيم أبو سليم ،الحركة الفكرية في المهدية، ط ٣، الخرطوم،١٩٨٩، ص ٣٣.

(٦) ابيل اليز، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(٧) اتفاقية اديس ابابا: وقعت في ٢٧شباط ١٩٧٢ بين حكومة السودان والجنوبيين ونصت على توحيد المديريات الجنوبية في اقليم واحد عاصمته جوبا يتمتع بالحكم الذاتي الاقليمي، وعدت الاتفاقية اللغة الانكليزية هي اللغة المستعملة في الجنوب، ولكن تبقى اللغة العربية هي اللغة الرسمية في السودان، الى جانب الحاق قوات الانيانيا بالجيش السوداني، وتعهدت الحكومة السودانية بعدم العمل على نشر الثقافة الاسلامية في الجنوب . ينظر :عبد اللطيف البوني، تجربة نميري الاسلامية في السودان – مايو ١٩٦٩–١٩٨٥، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم،١٩٩٠،ص٣١.

(٨) احمد ابو سعدة، جنوب السودان وافاق المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠١١،ص ٢٨١.

(٩) جعفر النميري: ولد في قرية ود نميري السودانية الواقعة في ضواحي أم درمان عام ١٩٣٠، أنهى دراسته الثانوية، ثم دخل الكلية الحربية وتخرج منها برتبة ملازم ثان عام ١٩٥٢، اشترك عام ١٩٥٤ بدورة في مدرسة التدريب العسكري المقامة في مصر، وفي عام ١٩٥٦ تلقى في مصر التدريبات ذاتها، بعد عودته إلى السودان تم تكليفه بقيادة حملات عسكرية في جنوب السودان، سافر إلى الولايات المتحدة الامريكية لتلقي دراسات عسكرية في كلية الأركان ثم عاد عام ١٩٦٦، قاد في ٢٥ أيار ١٩٦٩، انقلابا عسكريا. ينظر: لطفي جعفر فرج، جعفر محمد نميري، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد، ١٩٨٥، ص٩–١٢؛ عبدالله ابو تمام، جعفر نميري والصراع حول السلطة ١٩٦٩–١٩٧٣، دار الاصفهاني للطباعة، جدة، ١٩٩٩، ص١١.

(١٠) ابيل اليز، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(١١) احمد ابو سعدة، المصدر السابق،ص ٢٨٢.

(١٢) محمد سلامة النحال ، نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٣٧.

(١٣) يافي ادريس، الامن الافريقي – ثأر القيود الاجتماعية والاقتصادية ، مجلة السياسة الدولية، العدد٧٩، مركز الدراسات الاستراتيجية ،القاهرة، كانون الثاني١٩٨٥، ص٩٩.

(١٤) عبد القادر اسماعيل السيد الشربيني، مشكلة جنوب السودان، مكتبة مدبولي، القاهرة ،٢٠١١، ص٣٢٠.

(١٥) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن –٧ / ١١٠٦ وثيقة رقم ٢٤٣٧، بيروت – لبنان ، ١١ ايلول ١٩٨٤.

(١٦) حدث في ١٩ تموز ١٩٧١ اذ قام الحزب الشـيوعي بانقلاب على النميري قاده الرائد هاشـم العطا مع المقدم بابكر النور والرائد فاروق حمدنا الله ، وتم خلاله القبض على جميع اعضـــاء مجلس قيادة الثورة بمن فيهم جعفر النميري واعلن هاشم العطا في بيان له من اذاعة ام درمان عن نجاح الانقلاب فادرك الشعب ان الشيوعيين وراء الانقلاب لم يستمر الانقلاب سوى ثلاثة ايام ،اذ تم القاء القبض على الانقلابيين بفضل التدخل المصري– الليبي بصورة مباشرة ، وتمت محاكمتهم واعدامهم. ينظر: يوسف محمد عيدان الجبوري ، العلاقات المصرية – السوفيتية ١٩٦٧– ١٩٧٣، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية، جامعة الموصل ، ٢٠١١، ص ٥٢–٥٥ .

(١٧) عبد القادر اسماعيل السيد الشربيني، المصدر السابق، ص٣٢٢.

(١٨) عاطف زايد، شبكة المعلومات الدولية – الانترنت، موقع الاهرام الالكتروني. وقت الدخول ٣ حزيران ٢٠٢٢ http://digital.ahram. Org.eg/ articles. Aspx? Serial=78708&eid=508.

(١٩) عمر البشير: ولد في قرية حوش بانقا في ولاية النيل الواقعة على بعد ٢٠٠ كم شمال الخرطوم عام ١٩٤٤، دخل الكلية الحربية المصرية عام ١٩٦١، شارك في حرب تشرين ١٩٧٣، وصل الى سدة الحكم بانقلاب عسكري على حكومة الصادق المهدي المدنية ،يعد الرئيس السوداني السابع تولى منصب رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني في ٣٠ حزيران ١٩٨٩،استمر حاكما للسودان مدة ٣٠عام وتمت الاطاحة به من قبل الجيش تحت الضغط الشعبي في ١١ نيسان ٢٠١٩. ينظر: شبكة المعلومات الدولية– الانترنت ، المعرفة – http : //m. marefa. org وقت الدخول ٧ نيسان ٢٠٢٢.

(٢٠) النور حمد، السودان وايران مرحلة التقارب والمشهد العربي الراهن، مجلة سياسات عربية، العدد ١، اذار ٢٠١٣، ص٥٩.

(21) العلاقات السودانية– الصينية، شبكة المعلومات الدولية– الانترنت، وزارة الخارجية السودانية http://www.mofa.gov.sd. وقت الدخول ١٧ اذار ٢٠٢٢.

(٢٢) ابراهيم يوسف حماد عودة ،الدور الاسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي الاسرائيلي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين،٢٠١٤، ص ١١٠.

(٢٣) هالة خالد حميد، التوجهات العالمية للصين في القرن الحادي والعشرين، العدد ٤٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ،٢٠٠٤،ص٢٣.

(٢٤) سامي صبري عبد القوي، الموقف الصيني من ازمة دارفور في مجلس الامن، ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد ١٧٣، السنة الخامسة عشر، مطابع التجارية، مصر ،٢٠٠٩،ص ٤٣؛ ابراهيم يوسف حماد عودة ، المصدر السابق، ص ١١٠.

(٢٥) بهاء الدين مكاوي بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، التنوع الاثني والوحدة الوطنية في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٦،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، نيسان ٢٠٠٩، ص ٦٨.

(٢٦) مجدي صبحي، النفط وانهاء الحرب الاهلية في السودان، مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٥٠، القاهرة، تشرين الاول ٢٠٠٢، ص٣٨؛ محجوب محمد صالح، ازمة الجنوب السوداني –الخلفية والتطورات، مركز الدراسات السودانية ، الخرطوم، ٢٠٠٤، ص ١٨٩.

(٢٧) عبدالوهاب محمد الزنتاني، ازمات السودان بين الديمقراطية والدكتاتورية، دار غريب، القاهرة،٢٠٠٤، ص٢١٤.

(٢٨) مجدي صبحي، المصدر السابق ، ص ٣٩.

(٢٩) محمد هارون كافي، نزاع السودان: طرح ايجابي، مطبعة ارو، الخرطوم، ١٩٩٩، ص٣٨.

(٣٠) مروي ممدوح سالم، مشكلة جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠، ١٩٩٩،ص١٢٠.

(٣١) محمد سعيد محمد الحسن، تحليل سياسي، جريدة الرأي السودانية، العدد ٢١٧٠، الخرطوم، ١٣ اب ٢٠٠٣.

(٣٢) منى حسين عبيد، منظمة الايقاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية – مشكلتا جنوب السودان والصومال إنموذجا، مجلة العلوم السياسية ،العدد٣٥،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،٢٠٠٧، ص١٩٥.

(٣٣) روبرت أو كولينز، تاريخ السودان الحديث ، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠١٥، ص٢٨٣.

(34) مجموعة مؤلفين، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٣٢؛ صحيفة القدس العربي، العدد ٤٠٢٠ ، ٢١ شباط ٢٠٠٢.

(٣٥) احمد ابراهيم ابو شوك ، السودان السلطة والتراث ،ج٥،مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، ام درمان،٢٠١٥، ص ٢١٢.

(36) خالد عبدالعظيم، التطورات في القرن الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٣، القاهرة،١٩٩٨، ص ٦٥.

(٣٧) خالد حنفي علي، موقع افريقيا في استراتيجية امريكا الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٤، القاهرة ، تشرين الأول٢٠٠٣، ص٢٠٥.

(٣٨) مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠٠٦-٢٠٠٧،ج ٣، مركز البحوث الافريقية بجامعة القاهرة، القاهرة ،٢٠٠٧، ص١٢١.

(٣٩) سامي السيد احمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الافريقي ما بعد الحرب الباردة –الدور والاستجابة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي، ٢٠١٠، ص٢٧٤.

(٤٠) الارهاب: مفهوم لم يتم تحديد تعريف واضح ومحدد له بسبب الاختلافات في النظرة اليه والاختلاف حول الجهة التي تستخدمه، وقد خرج القانون الدولي بتعريف بين ان الارهاب الدولي هو اعمال العنف التي تحتوي على عنصر دولي ، ويتم توجيهها ضد المدنيين الابرياء او ممن يتمتعون بحماية دولية ، والتي تنتهك القواعد الدولية وتثير الفوضى والاضطراب في بنية المجتمع الدولي، سواء في زمن الحرب أو في زمن السلم. ينظر: محمود محمد ياسين صباغ، الجهود الدولية والتشريعية لمكافحة الارهاب وحرب العالم الجديد، حلب، ٢٠٠٥، ص١٠.

(٤١) محمد حسني مبارك: ولد عام ١٩٢٨ في المنوفية ، تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٤٩، التحق بكلية الطيران وتخرج منها عام ١٩٥٠، تلقى دراسات عليا بأكاديمية فبرونز العسكرية بالاتحاد السوفيتي (١٩٦٤-١٩٦٥)، تولي مناصب عسكرية عديدة وعين نائبا لرئيس الجمهورية عام ١٩٧٥، وانتخب رئيسا لجمهورية مصر بعد اغتيال الرئيس أنور السادات. ينظر: الموسوعة العربية الميسرة، دار الجيل، ط٢ ،القاهرة ،٢٠٠١، ص٢١٨٣.

(42) عبد السلام ابراهيم بغدادي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه افريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي ١٩٩٦-٢٠٠١، ص١٨.

(٤٣) دعا الرئيس الاسبق للولايات المتحدة الأمريكية جيمي كارتر الى اجراء تحقيق حول تدمير مصنع الشفاء من قبل القوات الأمريكية. ينظر: جريدة الرأي، العدد ١٠٢٣٨، الاردن، ١٩ ايلول ١٩٩٨.

(٤٤) جريدة الشرق الاوسط ، العدد ٨٤٣٢، لندن، ٢٩كانون الاول ٢٠٠١.

(٤٥) تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط العراق ليبيا السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز ٢٠٠١، ص٢٣٦.

(٤٦) قانون سلام السودان: برز الضغط الأمريكي على الحكومة السودانية وذلك في مدة رئاسة بوش الأبن الأولى وتجلى ذلك بتوقيعه على قانون سلام السودان الذي تم اقراره من جانب الكونغرس الامريكي في ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٢، اتاح بموجبه امكانية للرئيس من اتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات ضد الحكومة السودانية في حالة لم تشترك حكومته في مفاوضات سلام مع حركة جون قرنق بحسن نية لتحقيق اتفاق سلام دائم وعادل ومنصف في مدة اقصاها ستة اشهر بعد سريان القانون. ينظر: هاني رسلان ،مفاوضات الازمة السودانية –القضايا الواقعة خارج مبادرة الايقاد، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٢، كانون الثاني ٢٠٠٣، ص٢٦٢.

(٤٧) بدر حسن شافعي، الرؤية الأمريكية لازمة السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد٥٣، القاهرة، تموز٢٠٠٣،ص٢٧٧؛عبد السلام بغدادي، السياسة الأمريكية المعاصرة اتجاه افريقيا، مجلة دراسات دولية، العدد٥، بغداد، حزيران ٢٠٠٣، ص٨–١٠.

(٤٨) هاني رسلان، الازمة السودانية – خلط الاوراق في الداخل وتطورات ايجابية في المحيطين الاقليمي والدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٣،القاهرة، تموز ٢٠٠٣، ص٢٦٥.